

# الكتاب الأبيض

مطبعة المصطفى  
إصداره الأول، ن. ١٩٧٤، ٣٧٤ صفحة

S  
2



بيان للناس

ليزداد الذين آمنوا علما وليعلم الذين  
ظلموا أى منقلب ينقلبون

تحقيق عن رسالة الماجستير  
«دراسة فى أصوات المد فى التجويد القرآنى»



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لا تزح قلبنا بعد إذ هديتنا ولا تجعل في صدورنا غلا للذين آمنو وعملوا الصالحات وأهدنا إل المعرفة الصادقة لمبادئ الاسلام السمحة ، وألمتنا الرشد في القول والتوفيق في العمل إنك أنت وحدك المسئول وأنت وحدك الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

وبعد

فقد أثبت ضجة حول رسالة الماجستير أعدت في قسم اللغة العربية وتوقشت في كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، فبلبت هذه الضجة أفكار المثقفين ، وزعزت ضمير المتدينين وأدهشت عقول العارفين المخلصين ، ثم انتهت بحكم بصور مأساة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البحوث العلمية بجامعة الاسكندرية .

وكان يمكن قبول هذا الحكم بنفس راضية ، وإذعان صادق لو أنه قام على أسس من العلم والحق والعدالة ، ولكنه حكم قد توارى فيه العلم وخنق فيه الحق وطمست فيه معالم العدالة .

ومن أجل ذلك أردنا - حسبة لله - أن نكشف عن وجه الحقيقة ونزيل الغموض عن جوانبها ليتبين الناس جوهر القضية ويعلم الذين أناروا الضجة فعشن ما ارتكبوا ويحمل الذين أصدروا الحكم برفض هذه الرسالة مسئولية ما صنعوا دون تثبت أمام الله وأمام الضمير وأمام الجامعة وأمام الأجيال القادمة .

## مراحل تطور هذه الرسالة

في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ نوقشت الرسالة علنا في مدة تزيد على أربع ساعات ثم أجازت اللجنة هذا البحث بدرجة جيد جدا باتفاق الآراء ، وكان مما لاحظته لجنة المناقشة أن الرسالة تحتوي في مقدمتها التي لا تتجاوز ثمانية وعشرين صفحة ، على بعض عبارات جافية ، وبعض آراء غامضة ، تحتاج الأولى إلى صياغة جديدة ، وتحتاج الأخرى إلى توضيح لغوي للتخصيص حتى لا يفهم منها عكس ما أريد بها .

على أن ذلك كله لا يمس جوهر الموضوع ولا يسيء إلى حقيقة تدبر بالقرآن أو الدين أو العقيدة ولا تعارض في شيء أبدا مما أقره علماء الإسلام من السلف الصالح ، كما أن ذلك كله لا يتعارض أيضا في شيء مع التقاليد الجامعية لإعداد البحث أو مناقشته ، إذ قلما يتلو بحث أو رسالة من التعرض لمثل هذه الملاحظات .

ومع ذلك فقد نصحت اللجنة .. حرصا منها على ألا تثار أدنى شبهة حول الموضوع - لمباحة البحث بصياغة ما يحتاج إلى صياغة أخرى ، وتوضيح ما هو في حاجة إلى توضيح قبل أن ينشر البحث ويعدوله القراء .

وبعد ذلك تبدي بعض الزملاء - والله وحده يعلم من يقين حقيقة ما أرادوا - لإحداث الضجة وإشاعة البلبلة ، فرسموا خطة محكمة تنطلي على من لا دراية لهم بالدراسات القرآنية ، وعلى الأبرياء من

رجال الدين ، فقدموا مذكرة إلى أولى الأسر في كلية الآداب وفي إدارة الجامعة على نمط من يقرأ : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة ، أو من يقرأ : » فزبل المصلين ، أو من يقرأ : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها منافع للناس » .

عزوا على شخص واحد في صحيفة واحدة يستمع لما يقولون فيذيعه ويردده بصورة تجانب الحقيقة وتنحرف عن الجادة ، وتزعزع العامة في أقدس شيء لديهم وهو القرآن :

وكان رد الفعل عندما أن تقدمنا بمذكرة إلى العميد السابق ، الأستاذ الدكتور محمد ثابت الفتدي نطلب إليه فيها أن يجمع الأطراف المعنية على العميد الجامعي لإجراء مناقشة علمية وفقاً لما يملكه العرف الأكاديمي والتقاليد الجامعية المبتعة ، ولكن هذه الدعوة الهادئة ذهبت أدراج الرياح .

ومضى أكثر من شهر على المقالين المعروضين المنشورين في صحيفة الجمهورية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، ٢٣ من نفس الشهر دون أن يحدث أي أثر إيجابي يحقق ما يهدف إليه هؤلاء الزملاء ، وكادت معالم الضجة تختفي مع الأيام . وظننا أن الثورة العاطفية قد هدأت واستيقظ العقل من بعدها ليأخذ بزمام الأمور .

وفي خلال هذه الفترة كانت صاحبة البحث على صلة مستمرة بالجنة المناقشة فغيرت من بحثها بعض الصيغ التي تحتاج إلى تغيير ووضعت بعض الآراء التي تحتاج إلى توضيح ثم عرضت رسالتها في صورتها

الجديدة على الأستاذ أمين الخولى بتفويض من العضوين الآخرين  
فكتب تقريراً آخر أقر فيه بسلامة البحث بعد التبدل وبصلاحية  
للفرقة ثم قدم هذا التقرير بنفسه إلى الأستاذ العميد الدكتور ثابت  
الفندي الذى أبدى أسفه للأستاذ أمين الخولى وقال بالحرف الواحد  
« أعتقد أن المسألة قد انتهت عند هذا الحد ، حاول الأستاذ العميد  
مخلصاً أن يهدئ من ثورة الزملاء وأن يحسم الموضوع بعد أن ظهرت  
له سلامة الاجراءات من الناحية العلمية والأكاديمية معاً غير أنهم  
مضوا في طريق العناد وعدم الاستجابة ، كما مضوا أيضاً في طريق  
الاستفزاز والاستعداد إلى غير ما حدود .

عجزت السكينة وعجزنا معهم عن أن نتبين أبعاد ما يقصدون  
وحقيقة ما يريدون حتى أجرى الله على لسان أحدهم - وهو في ثورة  
من الحماس لأنه أحيط بالمنطق وحوصر بالحجة - حيناً قال له زميل  
أثناء مناقشة الموضوع : « يا أخى افترض أن الطالبة أخطأت أو زلت  
أو ضلت الطريق بدون قصد ، وهذا أقصى ما يمكن أن يفترض ،  
ثم تبين لها خطأها أو ضلالها فرجعت إلى الصواب وأصلحت أخطأها  
فاذا تريد منها بعد ذلك ؟ » . إذ قال : « أنا لا أريد إلا التشهير  
بالبحث ، وأيده زميل آخر من حزبه إذ قال : « ومن يدرينا  
إذا كانت مخلصاً في توجهها وإذا كانت قد غسلت ما طاق  
بذهنها ؟ » متعلق عجيب وحكم أعجب وصورة جديدة من صور محكم  
التفتيش في العصور الوسطى !!!

وأمام محاولة الأستاذ العميد بعد هذه الفترة من الهدوء النسبي ،



وبعد أن مضى على نشر المقالين أكثر من شهر ورد إلى السككية في خلال ثلاثة أيام أو أربعة فقط مئات الخطابات بعضها بدون إمعان والبعض الآخر بامضاء أناس غير معروفين ، غير أن الدلائل تشير إلى أنها من طلاب المعاهد الدينية ، وكلها تدور حول الرسالة وتطالب إما بشنق صاحبها وإما بإحراقها وإما بإيقاع أشد أنواع العقاب عليها . تصور عجيب !! كأننا في مجتمع بلا قضاء وبلا قانون وبلا حماية من الدولة لأرواح الأفراد !!

والذي يلتفت النظر حقا وتريد التعرف عليه هو : أين مصدر العلم لأصحاب هذه الرسائل؟ وكيف أصدروا هذا الحكم الصارم وهم لم يروا البحث ولم يصحروا حقيقة الموضوع؟ ولماذا ألزموا الصمت أكثر من شهر ثم أرسلوا فجأة هذا السيل من الخطابات في فترة لا تزيد على أربعة أيام؟ ثم أعقب ذلك حملة أخرى من خطباء المساجد في الاسكندرية حيث خصص بعضهم خطبة الجمعة للحديث عن الرسالة وصاحبة الرسالة وإلهاب مشاعر المصلين ضد الموضوع وملايساته . ولستنا ندرى أيضا من الذي نقل خبر الموضوع إلى أولئك الخطباء الأبرياء؟ ومن الذي أوغر صدورهم بعد صمت طال عقب نشر المقالين؟

ثم شبت حملة أخرى من نوع جديد : سيل آخر من المكالمات التليفونية إلى صاحبة البحث وإلى المشرف على الرسالة وربما إلى عضوى لجنة المناقشة في القاهرة ، وفجوي هذه المكالمات تهم باطله ، وشتائم مؤرقه ، وسباب بشعه ، وعبارات قذرة نائية ، وكنا نتذرع

دائماً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لقومي فانهم  
لا يعلمون :

وفي ضوء ذلك يستطيع أن يتصور القارئ ابعاد الخطه ومسدى  
الدقة في تنفيذها 111

وعين العميد الجديد؛ الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال ، فورث  
ضمن ما ورث من أمور الكلية المتشابكة هذه القضية الصعبة في ظاهرها  
لا في حقيقتها ، والمعقدة في إطارها لا في جوهرها . ومن الانصاف  
أن نقرر أنه بعد دراسته لها . وتفهمه لأبعادها ، وتجمعه بصير  
المؤمنين وحكمة العلماء العارفين عقد العزم على السير في طريق الإصلاح  
والغنى في تنس المحاولة الحكيمة التي حاولها العميد السابق معتمدا على  
موضوع القضية لا على ما أثير حوله من ضجة ولا على ما لازمه من  
حملات معنوية . وانتهى الأمر بدعوة مجلس الكلية في يوم الثلاثاء ٤ يناير  
سنة ١٩٦٦ لمناقشة هذه القضية ، ووضع حد لها ، وبعد مناقشة علمية أكاديمية  
دامت أكثر من ثلاث ساعات طرحت القضية للتصويت أمام أعضاء  
المجلس ، فوافق سبعة منهم على قبول الرسالة وعلى أن تعرض على  
لجنة المناقشة بعد التعديل لفحصها ، وعارض في هذا القرار أربعة  
أعضاء ، وانقض المجلس على هذا القرار بموافقة الأغلبية . وبالرغم  
من أن هذا القرار لم يكن ليرضى أعضاء لجنة المناقشة لأنها تعرف  
واجبها تمام المعرفة ، ولأنها تؤمن بإيماناً عميقاً بسلامة موقفها وإجراءاتها  
في كل نواحي هذه القضية فقد أغضب هذا الحكم جبهة المعارضة لأنه  
لا يحقق ما كانوا يهدفون إليه من أغراض .

وفي يوم الثلاثاء التالي دعى مجلس الكلية للاعتقاد مرة أخرى ، وعرضت القضية من جديد ، واحتدم النقاش ، وتكشفت بعض الحقائق من بعض تيارات خفية ، فعارض من عارض تمسكا بالقرار السابق ، وغضب من غضب حرصا على سمعة مجلس الكلية وعلى التقاليد الجامعية ، وانتهى الأمر برفض الرسالة بعد أن مضى على قبولها أسبوع واحد .

ولعل الأعجب من كل ذلك هو أن يمر الموضوع في هذه المراحل وأن يدخل في أطوار هذا الجدل والنقاش ، وأن ينتهي إلى هذه المسألة دون أن يؤخذ في الاعتبار تقارير لجنة المناقشة ، ولا حكمها بسلامة البحث بعد تعديله ، ودون أن تدعى اللجنة للدفاع عن الموضوع أو لابتداء وجهة نظرها أو لاستيضاح بعض ما غمض في موقف أو في رأي أو في عبارة ، في حين أن هذه اللجنة هي المختص الأول والحكم الوحيد في هذا الموضوع من الناحية الرسمية ، ومن الناحية العلمية .

ومن هنا يجيب القارئ أبعاد المسألة !! حكم يصدر بناء على سماع واحد فقط من الخصمين وهو لا اختصاص له ولا تفويض لديه !!! وقضية ترفع من دخيل عليها فيسمع قوله وبصغى إليه ثم يناقش فيه ويحكم له دون أن يؤذن للطرف الاصيل في القضية بأن يقول كلمة أو يبدى رأيا !!!

## موضوع الرسالة والقضايا التي أثارت حولها الضجة

يلغى أن يعرف أولا أن البحث ليس بحثا دينيا ، فهو لا يتناول الدين في جوهره ولا في أصوله ولا في تشريعاته ولا في مجهود الفقهاء الذين تصدوا لاستنباط الأحكام الفرعية من القضايا الكلية ، إذ أن مجال ذلك كله معاهد الدين ورجال الشرع ، وإنما هو بحث لغوي يتناول ظاهرة لغوية هي طريقة الأداء كما مارسها رجال القراءات ودرسها رجال اللغة القدماء والمحدثين .

أما القضايا التي كانت مثار الضجة فيمكن حصرها في قضيتين اثنتين ، وكلاهما موجودة في مقدمة البحث التي لا تتجاوز ثمانية وعشرين صفحة من مجموع صفحاته التي تكاد تصل إلى ٤٠٠ صفحة .

القضية الأولى تتصل بطريقة الأداء في أصوات المد القرآني ، وقد ثبت علميا وعمليا أن القراء يختلفون فيما بينهم في أداء هذا المد ، وقد سجل ذلك كله في غير ما لبس علماء القراءات ، فبعضهم يمد حركتين وبعضهم يمد أربع حركات والبعض الآخر يمد ست حركات ثم إن علماء القراءات قد اختلفوا أيضا في التقدير الزمني لهذه الحركات فقاوسها بحركة ثني الأصابع التي تختلف بدورها أيضا اختلافا ظاهرا . فقد تكون حركة الثني بطيئة وقد تكون متوسطة وقد تكون سريعة وقد تنفرع كل واحدة من هذه الحركات الثلاثة إلى فروع عدة ليس في ميسور الدرس ولا المدرسين حصرها ، إذ أنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك ضابط لسرعة حركة يؤديها شخص في ظروف مختلفة .

فما بالك إذن بسرعة حركة يؤديها أشخاص عديدون ؟ هذا كله قد هدى صاحبة البحث إلى القول بأن طريقة الاداء هي المبدأ ليست توقيفية ، وإن كانت جميعها تتفق تماما مع طرق الاداء العربي الصحيح .

ولو كان الامر غير ذلك لكننا جميعا مرتكبين لللائم ، إذ أنه لا يمكن أبد أن تتفق جميعا على طريقة واحدة من الاداء ، بل أنه لا يمكن أبدا للشخص الواحد أن يؤدي نفس العبارة في حالاته النفسية المختلفة وفي ظروفه الزمنية المتعددة بطريقة واحدة ، فهناك ظروف مكانية وزمانية وشخصية تحول دون تحقيق هذا المنهج الموحد في الاداء .

وأما القضية الثانية فهي تتصل بما جاء في القراءات من تغيير في بعض الكلمات القرآنية : تغيير في صيغة الكلمات أو في بنيتها أو في معناها أو في لفظها أو في إعرابها أو في تقديمها وتأخيرها على أن هذه الاصناف المختلفة من التغيير إنما هي خلاصة ما استقر عليه رأى جمهرة المسلمين في معنى الحديث الشريف الوارد في صحيح البخاري والواصل إلى درجة التواتر ، وهو : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كلف فافقروا كيف شئتم » وفي رواية « ... فافقروا كيف شئتم إلا أن تضعوا كلمة رحمة مكان عذاب أو كلمة عذاب مكان رحمة » . ولعله من الاسراف في البيان أن ننقل هنا ما ذكره علماء المسلمين من السلف الصالح في معنى هذا الحديث وفي الاستشهاد على هذا المعنى بالآيات القرآنية التي كانت موضوفا لتلك التغييرات . ويستطيع

من رغب في الاستزادة أن يقرأ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،  
٢٢٥ في الجزء الأول من كتابي «مشكل القرآن وغريبه» لابن قتيبة  
- الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ - مطبعة الخانجي . ومع ذلك فانتبا  
ذاكرون هنا بعض أمثلة من هذه التغيرات ليرأها كل ذي بصيرة ويسمعا  
كل ذي بصيرة : يقول ابن هشام الانصاري في كتابه - شرح شذور  
الذهب - وهو كتاب يدرس في المعاهد المتخصصة في الدراسات  
اللغوية - وكان وراءهم ملك ، وقرئ - وكان أمامهم ملك ، .  
ويقول ابن قتيبة في كتابه المتقدم ذكره «أن يكون الاختلاف في  
الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله - إن  
كانت إلا صبيحة واحدة - وزقية واحدة ، وكالصوف المنفوش  
وكالعن المنفوش ، ، ويقول أيضا في موضع آخر . . . وكقوله - ربنا  
باعد بين أسفارنا ( بنصب «ربنا على النداء ، وباعد بصيغة الأمر )  
على طريق المسألة والنداء - وربنا باعد بين أسفارنا ( برفع «ربنا »  
على الاجتهاد ، وباعد بصيغة الماضي ) على جهة الخبر والمعتيان وإن  
اختلفا صحيحان . .

جاء في الابانة ص ٣٢ : وقرأ قوم « يقص الحق ، بالصاد ،  
وقرأ قوم « يقضى الحق ، بالضاد . وجاء فيه أيضا : فقرأ قوم « من  
كل - دب ، بالحاء والياء ، وقرأ آخرون « من كل جدث ،  
بالجيم والتاء .

يقرأ ابن كثير هذه الآية الكريمة « فخلق آدم من ربه كلمات ،

بنصب د آدم ، ورفع د كلمات ، وقرأ الباقون من القراء السبعة  
برفع د آدم ، وكسر د كات .

يقرأ حمزة د أزالها الشيطان عنها ، بألف بعد الزاي مع تخفيف  
اللام بينما يقرأ الباقون د أزالها الشيطان عنها ، بحذف الألف وتضعيف  
اللام .

يقرأ حمزه والكسائي د وقولوا للناس حسنا ، بفتح الحاء والسين  
بينما يقرأ الباقون د وقولوا للناس حسنا ، بضم الحاء وسكون السين .  
يقرأ حمزه د وإن يأتوكم أسرى ، بفتح الألف وسكون السين  
وفتح الراء بينما يقرأ الباقون د وإن يأتوكم أسارى ، بضم الألف  
وفتح السين مع الف المد .

يقرأ ابن عامر د إذ يرون ، بصيغة المبني للمجهول بينما يقرأ  
الباقون بصيغة المبني للمعلوم .

يقرأ نافع وابن عامر د مساكين ، بصيغة الجمع بينما يقرأ الباقون  
د مسكين ، بصيغة الأفراد .

يقرأ حمزه والكسائي د إثم كثير ، بالكاف والتاء والياء والراء بينما  
يقرأ الباقون د إثم كثير ، بالكاف والباء والياء .

يقرأ الحرميان وأبو عمرو د نشرها ، بنون المضارعة مفتوحة ثم  
نون الفعل ساكنة ثم الشين والراء مضمومتين بينما يقرأ الباقون  
د نشرها ، بنون المضارعة مضمومة ثم نون الفعل ساكنة  
ثم الشين مكسورة والزاي مضمومة .

يقرأ نافع وابن ذاكون « هيت لك » بكسر الميم وفتح الهمزة  
 بينا يقرأ « هشام » هت لك » بكسر الميم وسكون الهمزة  
 وفتح الهاء ، ويقرأ ابن كثير « هيت لك » بفتح الميم ،  
 وسكون الياء وضم التاء ، ويقرأ الباقون « هيت لك » بفتح الميم  
 وتسكين الياء وفتح التاء .

يقرأ نافع والكوفيون « يوم نسير الجبال » بضم نون  
 المضارعة وفتح السين وتشديد الياء مع كسرهما وضم الراء مع نصب  
 « الجبال » بينا يقرأ الباقون « نسير الجبال » بإبدال نون المضارعة  
 تاء وتحويل ضيغة المعلوم إلى ضيغة المجهول ورفع الجبال بدل نصبها .  
 يقرأ الكوفيون « قبلنا » بضم القاف والياء بينا يقرأ الباقون  
 « قبلنا » بكسر القاف وفتح الباء ،

يقرأ حمزة والكسائي « ليعرق أهلها » ياء المضارعة مفتوحة وفتح الراء  
 مع غين ساكنة بينهما ورفع كلمة « أهل » على التفاعلية بينا يقرأ الباقون  
 « لتعرق أهلها » بإبدال ياء المضارعة تاء مضمومة وتحويل ضيغة الثلاثي  
 إلى ضيغة الرباعي وجعل ( أهلها ) مفعولاً به بدل أن كان فاعلاً .

يقرأ ابن عامر وابن كثير ( فتأداها من تحتها ) بجعل ( من ) اسم  
 موصول ونصب الظرف بعده بينا يقرأ الباقون ( فتأداها من تحتها )  
 بجعل ( من ) حرف جر وجر الظرف بعده .

ويذكر ابن قتيبة الدينوري أمثلة عديدة أخرى من الآيات التي  
 تعرضت لهذه الأخطاء من التفسير ، منها قوله تعالى : ( ولقد علمت  
 ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض ) باستناد الفعل إلى تاء



المخاطب حيث قرئت ( ولقد علمت ) باسناد الفعل إلى ضمير المتكلم .  
ومنها قوله تعالى ( فزع عن قلوبهم ) حيث قرئت ( فزع ) بالراء بدل  
الزاي وبالفين بدل العين . ومنها قوله تعالى ( واعتدت لهن متكأ )  
بالميم مضمومة والتاء مشددة مفتوحة والكاف مفتوحة وهززة القطع  
منونة بالفتح حيث قرئت ( متكأ ) بالميم مضمومة والتاء ساكنة  
والكاف منونة بالفتح .

ولقد حاول ابن قتيبة أن يحل لهذه الأصناف من التغير فذكر أنه  
من تيسر الله على عباده بحيث يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه  
عادتهم ولما نريد أن نترك ابن قتيبة ، العالم الجليل ، الذي  
تخصص في غريب القرآن ومشكله وكثير من علومه مما جعله واحدا  
من رؤساء أهل السنة ، الذين وقفوا أنفسهم لنصرة كلهم والدفاع  
عن عقيدتهم ، نقول ، لسا نريد أن نترك هذا العالم المتدين الجليل  
دون أن نشير إلى أنه كان واحدا من أولئك الذين كانوا يقررون  
وجود التغير في بعض آيات من القرآن لأسباب ذكرنا بعضها منذ  
لحظات ، غير أنه يرى أن هناك نوعين من التغير : الأول تغير يتناول  
الزيادة والنقصان واللفظ والصيغة والبنية والاعراب والتقديم والتأخير  
والمعنى ، وهذا جائز لا يمس العقيدة ولا قدسية القرآن . والنوع الثاني  
تغير يتناول التضاد في المعنى ، ولا وجود في القرآن الكريم لهذا  
النوع إلا في صيغ الأمر والنهي في الآيات التي تناولها النسخ .

التغير إذن في بعض آيات القرآن أمر واقع بلامراء ، وحقيقة  
ناجئة بلا جدال وليس في الميسور ولا من الحكمة إنكاره . وأثر  
ذلك واضح جداً نسمعه من القراء ، ونقرأه في كتب القراءات ،

ونجده في مراجع العلماء من المسلمين ما بين محدثين ومفسرين ولغويين وتأليف هؤلاء وأولئك تفيض بالأمثلة على الآيات التي وقع فيها تغيير وتبدل .  
وأمام هذه الصور المتعددة من التغيير كان لابد للبحث أن يقف موقفا واضحا من هذا الواقع ومن تلك الحقيقة ، وهذا الموقف يحتمل أمرين لاثالث لهما ، إما أن يكون هذا التغيير قد حدث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بسبب كتابة المصحف دون قطع ولا شكل ، وهذا أمر خطير . وإما أن يكون قد حدث في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بواسطته وبطله وإقراره .

واليك موقف الرسالة من هذه القضية : نفي البحث نفيا قاطعا أن يكون هذا التغيير من الأمور المستحدثة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كما ذهب إلى ذلك بعض أصحاب الأهواء المنحرفة من المستشرقين وأصحاب البدع ، وأثبت أن هذا التغيير قد حدث في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى علم منه وباقراره ، غير أن للبحث لم يذكر صراحة «توقيف من الله» وهذه هي الكلمة الواحدة التي لو أضيفت إلى هذا الموقف لسلبت القضية . على أن أمر التوقيف يجب أن يفهم ضمنا فالسألة من البساطة والوضوح بحيث لا تختفى على من عنده بصر بالموضوع ، إذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ، وكل ما نطق به أو أقره متصلا بالقرآن إذ هو  
الا وحى يوحى

والدليل على وجوب التهم بهذه الصورة ما يأتي :  
أولا : لقد ترك البحث التصريح بأمر التوقيف هنا وذكره صراحة في قضية الأداء القرآني المتقدمة ، وهذا يظهر أن الموقف في القضيتين مختلف وأن المراد في القضية الأولى غير المراد في القضية الثانية . إذ لو

كان موقف البحث في التضييق واحدا لصرح هنا بعدم توقيفية التضييع كما صرح به هناك . والمدارس لكتب الأصول وقوانين الاصوليين يدرك تماما ما أقروه من الدليل بالنفي أو الدليل السلبى .

ثانيا : إن الرسالة نفسها في نفس المنحاحات التي تعرضت فيها لقضية التضييع تقرر بصراحة أن القرآن من وحى الله ، وأنه نزل من السماء كلمة وكلمة وأن الرسول كان حريصا أشد الحرص على المحافظة على نصه وكان يتخذ له كتابا مختارين لتسجيله كما نزل ، وأن القرآن هو كتاب المسلمين المقدس ، وأن قداسة القرآن ليست موضوعا للرؤية أو الشك وأن حرص الصحابة والمسلمين من بعدهم على هذه القداسة وإيمانهم بها قد تجاوز حدود الدقة والرعاية والوفاء .

ففى ص ١٢ اعتراف صريح بقداسة النص القرآنى ، وفى ص ١٣ تقرير بما كان للقرآن من قداسة ، وفى ص ١٤ - ١٥ اعتراف بأن القرآن قد جاء عن طريق الوحي ، وأن الرسول صلعم له كتاب للوحى منهم زيد ابن ثابت وأبى بن كعب ، وفى ص ١٦ إقرار بأن الله أنزل هذا القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا وأنه نزل بلفظ قريش ، وفى ص ١٨ اعتراف بأن الصحابة قد حفظوا القرآن عن الرسول صلى الله عليه وسلم أولا بأول عند نزوله ، وفى ص ٢٢ تقرير بأن القرآن نزل من السماء بلفظ قريش ، وفى ص ٢٣ اعتراف بأن القرآن كان ينزل على الرسول فيكتبه زيد بن ثابت ، وفى ص ٢٤ إقرار بأن القرآن هو كتاب المسلمين المقدس ، وفى ص ٢٥ اعتراف بأن عبد الله بن مسعود كان يعلم مكان نزول كل آية وسبب نزول كل آية ، وفى ص ٢٦ اعتراف بأن القرآن قد أنزله الله على رسوله صلعم ، وفى ص ٢٧ اعتراف بأن القرآن أنزله الله

من الداء على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي ص ٢٤ تقرير لا للقران من قداسة ، وفي ص ٣٥ تقرير لا كان عليه المسلمون من شدة الخوف على كتابهم المقدس .

أفبعد هذا يظن انسان أن تفسير الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض الايات القرآنية لم يكن جوفيف من الله ؟

وهنا لسنا نجد أحكم من التمثيل بقول هتان بن هتان رضى الله عنه حينما جاءه أهل مصر يعاتبونه فصعد المنبر وقال : « جزاكم الله عني شرأ ، أذعم السيئة ، وكعمم الحسنة ، وأغرستم في سفهاء القوم » .

ومع ذلك كله فلم يقب من لجنة المناقشة هذا الامر فتنبهت اليه وناقشت فيه وطلبت من صاحبة البحث توضيح ما هو في حاجة الى توضيح ، وتعديل ماهو في حاجة الى تعديل ، ثم أستجابت صاحبة البحث الى ذلك كله في غير ماعناد ولا معارضة . فلماذا ترفض الرسالة ؟ وكيف تغلق أبواب القوبة أمام من ضلت . وهذا افقراض - من غير قصد ثم رجعت الى رحاب الله ؟ .

من ذلك يتضح أن قضية التغيير في بعض الكلمات القرآنية ليست غريبة ولا جديدة ولا غائلة لا أستقر عليه رأى علماء الاسلام من السلف الصالح ، فقد مارسها ولا يزال يمارسها قراء القرآن ، وقد عالجها وأتبعها علماء السنة منذ القرون الاولى للهجرة ، كما يضحى كذلك أن تعطيل البحث لهذه القضية بأنها قد تكون لأسباب بلاغية لا تتجاوز حدود مارسه لها القدماء من تعليقات ، فقد قالوا انها لأسباب تيسيرية من الله لعباده ، كما ظارا انها لأسباب لغوية أو قبلية

أو مكانية ( ص ٢٢٢ - ٢٢٣ من المرجع المتقدم لابن قتيبة ) .

والآن بعد أن ظهرت حقيقة الموقف وانجلي غموض القضية نهج في إخلاص وصفاء وفي غير حق ولا ضغينة إلى من أثاروا هذه الضجة فنقول لهم : إما أن تكونوا قد أثرتموها حسبة لله وحفاظا على الدين فواجبكم - بعد أن تبينت لكم هذه الحقيقة - أن تترفقوا بمن وبما ظلمتم وترجعوا عن موقفكم وتعرفوا بعدم تخصصكم ودرايتكم بما دار حول القرآن الكريم من دراسات فتعصب لكم هذه القضية ، فضيلة الرجوع إلى الحق .

وإما أن تكونوا قد أثرتموها لأغراض أخرى فالله يتولى جزاءكم فهو وحده الذي يحاسب على ما تغفیه الصدور .

وهناك قضية أخرى فرعية ما كان لنا أن نشغل بها أنفسنا ، ولا أن نتقل على القارى براءة ما نذكره بشأنها لولا ما دار حولها من همس ولفو ؛ تلك هي قضية لجنة المناقشة وما قيل بشأن عدم تخصصها في موضوع الرسالة

الواقع ان الشيء الذى يثير الدهشة أكثر من أى شئ آخر هو ما قيل بشأن أعضاء لجنة المناقشة فالرسالة أساسها علم اللغة بصفة عامة وعلم الصوتيات بصفة خاصة وفوق ذلك فيها جانب ديني محدود جدا إذا ساغ لنا أن نعبر الحديث عن القراءات القرآنية حديثا دينيا . ومن أجل ذلك تكونت اللجنة على النحو التالي .

الاستاذ أمين الخولى أستاذ الجليل الحاضر وذو الشهرة العالمية ومن نافلة القول اذن أن نتحدث عن دراساته وعن ميادين تخصصه وعن إنتاجه وعن آثاره الروحية والادبية في المجتمع العربي بعامة حتى أصبح بمثابة مرجع أصيل في

الدراسات الإسلامية والانوية والمنهجية وأصبحنا نعز به وننظر إليه كمرسيد هائل من ارصدتنا العلمية والادبية. وهو قبل هذا وذلك عجود للقران بقراءة حفص وخريج مدرسة القضاء الشرعي وعضو سابق في مجلس الازهر. وبعد هذا وذلك عضو من ابرز أعضاء مجمع اللغة العربية ولا يزال اطل الله في عمره - يارس نشاطه العلمي في صبر العلماء ودأب المجتهدين ويواصل انتاجه الادبي والفكري في رزاة وصمت وتواضع واخلاص. ولعل مما يجدر ذكره هنا ايضا هو انه تفضل فناقش في قسم اللغة العربية بكلية الاداب في جامعة الاسكندرية عددا من الرسائل قبل هذه الرسالة موضوع الحديث ، منها رسالة في تفسير القرآن وأخرى عن ابن حنبل وثالثة عن المحتسب لابن جنى في القراءات ، وتم هذا كله خلال سنوات متتالية دون أن نسمع كلمة واحدة تشبه أدنى شبهة حول تخصصه أو علمه أو نزاهته في آرائه وفي أحكامه .

والأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس الذي كان طالبا في الأزهر قبل أن يكون طالبا في دار العلوم والذي ذهب إلى انجلترا ليكون أول متخصص من بلدنا في الدراسات الصوتية ومنذ عودته إلى مصر أخذ يؤسس هذا اللون الجديد من الدراسات اللغوية في مجتمعتنا العلمية ويراه رعاية العالم المخلص. حتى أصبح في هذا الميدان مرجعه الأصيل ورائده الأول. ومن فضول القول أيضا أن نتحدث عن انتاجه العلمي في مجال الدراسات الصوتية؛ ذلك الاتساع الذي يدرس الآن في جميع معاهدنا المتخصصة في الدراسات اللغوية. وهو فوق هذا وذلك كان عميدا لسلكية دار العلوم فترة طويلة من الزمن ثم أنه عضو بارز في مجمع اللغة العربية .

وأشهد الله أننى كنت أشعر بشيء غير قليل من الحجل حينما رجوت  
هذين الأتاذين الجليلين وألححت فى الرجاء لكى يقبلا الاشتراك معى  
فى مناقشة هذا البحث الذى — مهما كانت أهميته — لا يعدو أن  
يكون الحلقة الأولى فى سلسلة طويلة تصبور حلقاتها أبحاث لمتابعة  
المتخصصين .

وأخيرا حسن عون الذى كان طالبا فى الأزهر قبل أن يكون طالبا  
فى كلية الآداب والذى حصل على غالية الأزهر قبل أن يحصل على  
ليسانس الآداب والذى ذهب الى فرنسا ليتخصص فى الدراسات  
اللغوية قديمها وحديثها وحصل هناك على دكتوراه الدولة والذى  
جود القرآن بقرائى جفص وورش والذى يشغل الآن كرسى العلوم  
اللغوية فى كلية الآداب .

هؤلاء هم أعضاء اللجنة وهذا هو ماضيهم وتلك هى مكانتهم  
وليقبل بعد ذلك مايقال .

فليس يقر فى الأذهان شيء إذا احتاج النهار الى دليل  
ومن ذلك نرى أن تكوين اللجنة بهذه الصورة يغطى تماما جميع  
جوانب الموضوع : المنهج والدراسة اللغوية والصوتية والجانب القرآنى  
بصفة خاصة والدينى بصفة عامة .

وبعد هذا البيان توجد أسئلة ملحة تنتظر الاجابة ؛ وهي :

كيف ترفض هذه الرسالة ؟

ماهو نص الرسالة الذي يحجه إليه الرفض ؟

أهو نصها قبل التعديل أم نصها بعد التعديل ؟

فإذا كان الأول فما هي قيمة هذا الرفض بعد أن قررت لجنة المناقشة عدم نشره وتداوله قبل أن يعدل ؟

وإذا كان الثاني فلماذا يرفض ؟

وما هي مبررات الرفض بعد التعديل وبعد أن كتبت اللجنة تقريراً آخر  
قرر فيه سلامة البحث وبصلاحيته للنشر ؟

إن لجنة المناقشة بعد أن تكونت رسمياً من الهيئات المختلفة أصبحت  
الفيصل والحكم الوحيد في هذه الرسالة من الناحية العلمية على الأقل ، فهل هذا  
الرفض يعتبر علمياً أم إدارياً ؟

إذا كان الأول فلماذا ؟

وإذا كان الثاني فما هي أسبابه ؟

ماهو موقف الجامعة من كل ذلك ؟

ماهو موقف الجامعيين في الجمهورية العربية المتحدة ؟

لقد بلقنا اللهم فأشهد .

لقد بلقنا اللهم فأشهد .

لقد بلقنا اللهم فأشهد .





مطبعة العربي  
الرياض - جدة - مكة المكرمة



CA  
22  
5  
c

Bibliotheca Alexandrina



0411491